الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

جامايكا: مشروع قرار*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أعد بالتعاون مع الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة الرئيسية[(١)]،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/60/289.

171005 171005 05-55485 (A)
0555485

وقد نظرت في الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المعقود في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥[٢]،

وإذ ترحب بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي أجري في نيويورك يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والاجتماع المستقل بشأن تمويل التنمية، المعقود في إطار الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

وإذ نظرت في ملخص رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية[٣]،

وإذ تشير إلى الجزء الثاني المتعلق بالتنمية في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥[٤]،

وإذ ترحب بالجهود والمساهمات والمناقشات الدولية الجارية، مثل المبادرة المتعلقة بإجراءات مكافحة الفقر والجوع، الرامية إلى تحديد المصادر المبتكرة والإضافية الممكنة لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية والخارجية، في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

وإذ تشدد على أنه من المهم بالنسبة للبلدان النامية أن تأخذ جميع البلدان في الحسبان، دون إغفال الغايات والأهداف الإنمائية، ضرورة تحقيق التوازن المناسب بين مجال السياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة التنفيذ التام للالتزامات المتعهد بها والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومواصلة الاستفادة منها، وإذ تسلم بالصلة القوية بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تشدد** على أهمية زيادة تدفقات الموارد إلى البلدان النامية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، وتلاحظ مع القلق استمرار ارتفاع تدفقات الموارد المالية الصافية الخارجة من البلدان النامية في اتجاه البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لعكس هذا الاتجاه، بالنظر إلى أهمية زيادة تدفقات رؤوس الأموال وتمويل التنمية في البلدان النامية؛

---

(٢) A/59/823-E/2005/69.

(٣) A/60/219.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

٢ - **تعيد تأكيد** أهمية الوفاء بالالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو على نفسها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض أقساط الديون وخدمة الديون، وفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم النامي؛

٣ - **تشدد** على أهمية قيام نظام تجاري عالمي تحكمه قواعد محددة، ومفتوح وغير تمييزي، ومنصف ومتعدد الأطراف، والدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه في حفز النمو والتنمية الاقتصاديين، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، حيث ما زالت التجارة من أهم مصادر تمويل التنمية؛

٤ - **تلاحظ** أنه رغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر رئيسي من مصادر تمويل التنمية، فإن تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية لا يزال متفاوتا، وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو إلى مواصلة وضع تدابير في بلدان المصدر للتشجيع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسيره؛

٥ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة نحو بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على أن تفعل ذلك، على نحو ما أكده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا[٥]، وتشجع البلدان النامية على الاستفادة من التقدم المحرز في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما فعالا في تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية، وتعترف بجهود المانحين جميعا، وتثني على المانحين الذين تجاوزت مساهماتهم من المساعدة الإنمائية الرسمية الأرقام المستهدفة أو بلغتها، أو هي في ازدياد من أجل بلوغها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة وسائل تحقيق هذه الأهداف والغايات[٦] والأطر الزمنية اللازمة لتحقيقها؛

٦ - **تلاحظ مع القلق** زيادة حصة تخفيف الديون والمعونة في حالات الطوارئ ضمن تدفقات المعونة الكلية على مدى العقد الماضي وما نجم عن ذلك من تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لموارد الميزانية بالنسبة للبلدان النامية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة ترجمة التزامات المانحين بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادات حقيقية في الموارد المالية لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية وتحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٥) انظر A/CONF.191/13.

(٦) انظر الفقرة ٤٢ من توافق آراء مونتيري (انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين عن التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها وضع جداول زمنية لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة؛

٨ - **تقرر** مواصلة النظر في موضوع المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، شريطة ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية بشكل مفرط، وتسلم في هذا الصدد بإحراز تقدم في تنفيذ بعض الآليات المبتكرة، لا سيما فيما يتعلق بمرفق التمويل الدولي ومساهمة تضامنية تقتطع من أسعار بطاقات السفر جوا للتمكين من تمويل المشاريع الإنمائية، وبخاصة في قطاع الصحة؛

٩ - **تشجع** على بذل مزيد من الجهود لزيادة فعالية المعونة، وتدعو المؤتمر القادم للبنك الدولي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن فعالية المعونة إلى كفالة المشاركة الكاملة للبلدان النامية في الأعمال المقبلة المتعلقة بفعالية المعونة؛

١٠ - **تكرر تأكيد** طلبها إلى الأمين العام التشاور مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن توسيع نطاق التعاون القائم حاليا بين المنظمتين في القضايا المتصلة بتمويل التنمية، والاستفادة من طريقة التفاعل المخصصة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بالانتفاع على نحو أفضل من الإمكانيات التي يتيحها الإطار القائم للتعاون؛

١١ - **تشدد** على أن زيادة مستوى الاستثمار في الهياكل الأساسية يكتسي أهمية حيوية في تحقيق النمو والتقدم بوتيرة أسرع في الحد من الفقر، وتدعو إلى مواصلة زيادة ورفع مستوى دعم تقديم خدمات الهياكل الأساسية وتذليل العقبات في هذا الصدد من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، وتتطلع، في إطار هذه الجهود، إلى تقديم مساهمات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماعهما الذي سيعقد في ربيع عام ٢٠٠٦، بشأن تأثير احتياطي موارد الميزانية على النمو وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٢ - **ترحب** بعرض حكومة قطر استضافة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بالدوحة في عام ٢٠٠٧، لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وفقا لما دعا إليه التوافق[٧]؛

١٣ - **تقرر** الموافقة على طرائق ملائمة لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بغية استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري خلال الدورة الستين للجمعية العامة؛

---

(٧) انظر الفقرة ٧٣ من توافق آراء مونتيري (انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

١٤ - **تشدد** على أهمية المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية على جميع المستويات، وتشدد أيضا على أهمية مشاركتهم الكاملة في عملية متابعة مونتيري، وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة، وبخاصة إجراءات الاعتماد وطرائق المشاركة المتبعة في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا موضوعيا يتضمن توصيات ملموسة بالإجراءات اللازم اتخاذها لمواصلة تنفيذ اتفاق آراء مونتيري، يعدّه بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة الرئيسية، المشتركة في عملية تمويل التنمية.